

الرياض المالية riyad capital

صندوق الرياض للشركات المتوسطة والصغيرة

صندوق الرياض للشركات المتوسطة والصغيرة هو صندوق استثماري عام مفتوح يستثمر في أسهم الشركات السعودية المتوسطة والصغيرة المتوافقة مع الضوابط الشرعية

تم اعتماد صندوق الرياض للشركات المتوسطة والصغيرة على أنه صندوق استثمار متوافق مع الضوابط الشرعية المجازة من قبل الهيئة الشرعية للرياض المالية

مذكرة المعلومات

مدير الصندوق: شركة الرياض المالية

أمين الحفظ: شركة نورذن ترست العربية السعودية

تخضع مذكرة المعلومات ومحتوياتها لللائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية

ننصح المستثمرين بقراءة محتويات مذكرة المعلومات وفهمها وفي حال تعذر فهم محتويات مذكرة المعلومات ننصح بالأخذ بمشورة مستشار مهني.

ينطوي الاستثمار في الصندوق على مستوى من المخاطر، لذا يرجى قراءة المخاطر الرئيسية" ضمن مذكرة معلومات هذا الصندوق قبل اتخاذ أي قرار استثماري بشأن الصندوق.

صدرت مذكرة معلومات الصندوق بتاريخ 7 فبراير 2018م، وتم إجراء آخر تحديث لها بتاريخ 7 مايو 2018م وافقت هيئة السوق المالية على تأسيس وطرح وحدات الصندوق في تاريخ 20 يناير 2009م

هذه هي النسخة المعدلة من مذكرة معلومات صندوق الرياض للشركات المتوسطة والصغيرة التي تعكس التغييرات التالية (إعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق) حسب خطابنا المرسل إلى هيئة السوق المالية بتاريخ 2018/05/07م

إشعارات هامة

1. لا تعتبر هذه المعلومات توصية لشراء وحدات في هذا الصندوق.
2. روجعت مذكرة المعلومات من قبل مجلس إدارة الصندوق وتمت الموافقة عليها. ويتحمل مدير الصندوق وأعضاء مجلس إدارة الصندوق مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة واكتمال المعلومات الواردة في مذكرة المعلومات. كما يقر ويؤكد أعضاء مجلس إدارة الصندوق ومدير الصندوق بصحة واكتمال المعلومات الواردة في مذكرة المعلومات، كما يقررون ويؤكدون على أن المعلومات والبيانات الواردة في مذكرة المعلومات غير مضللة.
3. وافقت هيئة السوق المالية على تأسيس صندوق الاستثمار وطرح وحداته. لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن محتويات ومذكرة المعلومات، ولا تعطي أي تأكيد يتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخلي نفسها صراحة من أي مسؤولية مهما كانت، ومن أي خسارة تنتج عما ورد في مذكرة المعلومات أو عن الاعتماد على أي جزء منها. ولا تعطي هيئة السوق المالية أي توصية بشأن جدوى الاستثمار في الصندوق من عدمه ولا تعني موافقتها على تأسيس الصندوق توصيتها بالاستثمار فيه أو تأكيد صحة المعلومات الواردة في الشروط والأحكام ومذكرة المعلومات، وتؤكد على أن قرار الاستثمار في الصندوق يعود للمستثمر أو من يمثله.
4. تم اعتماد الصندوق على أنه صندوق استثمار متوافق مع المعايير الشرعية المجازة من قبل الهيئة الشرعية للرياض المالية
5. يخضع صندوق الاستثمار ومدير الصندوق لنظام السوق المالية ولوائح التنفيذ والأنظمة واللوائح الأخرى ذات العلاقة المطبقة في المملكة العربية السعودية.

1- صندوق الاستثمار:

- أ. اسم الصندوق: صندوق الرياض للشركات المتوسطة والصغيرة
- ب. صدرت شروط وأحكام الصندوق بتاريخ 26 ديسمبر 2009 م
- ج. وافقت هيئة السوق المالية على تأسيس هذا الصندوق وطرح وحداته في تاريخ 20 يناير 2009 م
- د. مدة الصندوق وتاريخ استحقاقه: بدء الصندوق في 30 ديسمبر 2009 م، ولا توجد مدة محددة للصندوق.
- هـ. عملة الصندوق هي الريال السعودي وهي التي ستقوم بها استثماراته ووحداته. وفي حالة الاشتراك بعملة أخرى غير عملة الصندوق، فيتم تطبيق سعر الصرف المعمول به في التاريخ المعني بغرض تحويل عملة المستثمر إلى عملة الصندوق. ويحق لمدير الصندوق الاستثمار في الأوراق المالية والأصول المذكورة بعملة أخرى غير عملة الصندوق.

2_ سياسات الاستثمار وممارساته:

- ❖ هدف الصندوق:
هو صندوق عام مفتوح يستثمر في الأسهم السعودية المتوافقة مع الضوابط الشرعية المقررة من الهيئة الشرعية ويهدف إلى تحقيق تنمية رأس المال على المدى الطويل.
- ❖ مجالات الاستثمار:
يستثمر الصندوق أصوله بشكل رئيسي في أسهم الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر المدرجة في سوق الاسهم السعودية والمتوافقة مع الضوابط الشرعية المقررة من الهيئة الشرعية التي يحددها مؤشر الصندوق.
- ولتحقيق اهدافه يمكن للصندوق ان يستثمر في الآتي:
 - أ. الاستثمار في أسهم الشركات الواقعة خارج المؤشر والاسهم المدرجة في سوق الأسهم الموازي (نمو) والاسهم الخليجية بما لا يتجاوز 10%.
 - ب. الاستثمار في الشركات السعودية المدرجة في الأسواق المالية خارج السعودية.
 - ج. الاستثمار في الطروحات الأولية.
 - د. الاستثمار في الحقوق الأولية المتداولة.
 - هـ. الاستثمار في الصناديق العقارية المتداولة (ريت).
 - و. الاستثمار في أدوات أسواق النقد والصكوك المتوافقة مع الضوابط الشرعية المقررة من الهيئة الشرعية والمصدرة من أطراف نظيرة سعودية وخليجية ذات تصنيف ائتماني استثماري (المصنفة من أي جهة تصنيف ائتماني) وفي حالة عدم توفر تصنيف ائتماني لبعض تلك الأطراف المصدرة سيقوم مدير الصندوق بدراسة وتحليل وتقييم أدوات أسواق النقد والصكوك المعنية قبل اتخاذ القرار الاستثماري بما يشمل ذلك من تحليل ائتماني للمصدر وللأوراق المالية ذات العلاقة. ولن يتجاوز الحد الأعلى مع أي طرف نظير نسبة 25% من صافي قيمة أصول الصندوق.
 - ز. الاستثمار في جميع الأوراق المالية بما فيها تلك التي يصدرها مدير الصندوق (الرياض المالية) أو بنك الرياض وبما لا يتنافى مع متطلبات لائحة صناديق الاستثمار والاستراتيجيات والقيود الاستثمارية للصندوق، وبشرط موافقة الهيئة الشرعية
 - ح. الاستثمار في وحدات صناديق الاستثمار والتي تقوم بشكل رئيسي بالاستثمار في المجالات الاستثمارية أعلاه، وبما لا يتنافى مع متطلبات لائحة صناديق الاستثمار.
 - ط. يجوز للصندوق أن يحصل على أي تمويل لحسابه بشرط أن لا تزيد على 10% من صافي أصول الصندوق، وينبغي أن يكون هذا التمويل مقدماً من البنوك ويكون على أساس مؤقت ومتوافقاً مع الضوابط الشرعية، ولا يجوز للصندوق رهن أصوله أو إعطاء الدائنين حق استرداد ديونهم من أي أصول يملكها، ما لم يكن ذلك ضرورياً لعملية الاقتراض المسموح له بها.
 - ي. ويمكن للصندوق بعد موافقة الهيئة الشرعية الاستثمار كذلك في الآتي:
 - الصور الجائزة من المشتقات المالية، لأغراض التحوط وتحسين الأداء.
 - الصور الجائزة من البيع على المكشوف.

❖ سياسات مدير الصندوق:

- يعتمد مدير الصندوق في إدارته على استخدام الوسائل البحثية والتركيز على الشركات التي تتميز بعوامل أساسية قوية وعناصر واعدة على المدى الطويل. وتبدأ دورة اتخاذ قرارات الاستثمار بتحديد الشركات الملائمة من خلال توصيات المحللين الماليين، بعد أن يتم إجراء تحليل كمي للشركات بناءً على مؤشرات أساسية مثل مكرر الربحية ومكرر القيمة الدفترية ونسبة الربح الموزع إلى السعر ومعدل العائد على حقوق المساهمين وغير ذلك، وبعد إجراء تحليل نوعي شامل بما في ذلك الزيارات الميدانية للشركات بهدف تقييم كل شركة على حده ومعرفة الاتجاهات المستقبلية لها والوصول لتقييم عادل للسهم. يقوم مدير الصندوق بعد ذلك بالبدء في توزيع الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار الأوزان النسبية للشركات في المؤشر الإرشادي ومتطلبات المخاطرة واتجاه السوق والأوضاع الاقتصادية والسياسية ومدى وملاءمتها لأغراض الصندوق، ومن ثم يقوم بتكوين خليط مثالي لأصول الصندوق بهدف تقليل المخاطر.
- سيقوم مدير الصندوق بقياس أداءه مقارنة بأداء المؤشر الإرشادي (مؤشر إيديال ريتنجز الإسلامي للأسهم الصغيرة والمتوسطة و الواعدة للسوق السعودي).
- تقوم آلية إيديال ريتنجز لتصنيف الأسهم، بتقسيم الأسهم إلى أربع قطاعات وفق القيمة السوقية وهي كبرى ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر وفق نظرة شاملة للأسواق العربية ككل، يعكس آلية التصنيف لكل سوق على حده، وهو ما يوفر مرونة أكبر لمديري الصناديق للاستثمار في الأسواق العربية المختلفة وفق تصنيف موحد للأسهم من ناحية القيمة السوقية، وبالتالي الحصول على أداء متنسق لمجال الاستثمار في الظروف الاقتصادية المختلفة.
- مؤشر إيديال ريتنجز للأسهم المتوسطة والصغيرة و الواعدة للأسواق العربية: وهي الشركات ذات الاحجام السوقية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي تمثل 42.5% من القيمة السوقية الاجمالية للأسواق العربية والتي يأتي ترتيبها بعد الشركات الكبرى التي تمثل أكبر 57.5% من اوزان الاسواق العربية.
- يتكون (مؤشر إيديال ريتنجز الإسلامي للأسهم الصغيرة والمتوسطة و الواعدة للسوق السعودي) من الشركات المدرجة في السوق السعودي المتوافقة مع الضوابط الشرعية التي يتضمنها مؤشر إيديال ريتنجز للأسهم المتوسطة والصغيرة و الواعدة للأسواق العربية.

- يمكن الحصول على أداء المؤشر من خلال موقع الرياض المالية على الإنترنت www.riyadcapital.com، وسيتم الإفصاح عن أداء المؤشر الإرشادي بشكل دوري ضمن البيانات المعلنة عن أداء الصندوق.

3-المخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق:

يصنف هذا الصندوق على أنه ذو مخاطر عالية. وتشمل هذه المخاطر التي قد تؤدي إلى تغير في صافي أصول الصندوق أو عائداته ما يلي:

- مخاطر السوق المالية: نظراً لأن تقويم الصندوق يتم على أساس القيمة السوقية للأوراق المالية التي يمتلكها، فإن القيمة الرأسمالية لاستثمارات الصندوق ستبقى متقلبة بسبب تقلب السوق المالية.
- المخاطر الاقتصادية: ترتبط الأسواق المالية التي يستثمر فيها الصندوق بالوضع الاقتصادي العام الذي يؤثر في ربحية الشركات وفي مستوى التضخم ومعدلات الفائدة والبطالة، لذلك فإن التقلبات الاقتصادية تؤثر سلباً وإيجاباً على أداء الصندوق.
- مخاطر تقلبات سعر الوحدة: يتعرض سعر الوحدة في الصندوق إلى التقلبات بسبب تقلبات أسعار الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق، مما قد يؤثر سلباً على استثمارات العملاء.
- المخاطر السياسية والقانونية والأنظمة واللوائح: وتتمثل بحالات عدم الاستقرار السياسي أو صدور تشريعات أو قوانين جديدة أو إحداث تغييرات في التشريعات أو القوانين الحالية مما قد يؤثر سلباً على استثمارات الصندوق.
- مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة: هي المخاطر الناتجة عن تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيير في أسعار الفائدة، ولذا فإن قيمة الأوراق المالية وأسهم الشركات يمكن أن تتأثر بشكل إيجابي أو سلبي بتقلبات أسعار الفائدة.
- مخاطر الكوارث الطبيعية: والتي قد يكون لها تأثير سلبي على أداء الصندوق خارج عن إرادة مدير الصندوق.
- مخاطر تضارب المصالح: قد تنشأ هناك حالات تتضارب فيها مصالح مدير الصندوق أو الأطراف ذات العلاقة مع مصالح المشتركين في الصندوق مما يحد من قدرة مدير الصندوق أو الأطراف ذات العلاقة على أداء مهامه بشكل موضوعي مما قد يؤثر سلباً على الصندوق.
- مخاطر الاعتماد على موظفي مدير الصندوق: يعتمد نجاح استثمار أصول الصندوق بدرجة كبيرة على مهارات وخبرات الموظفين المهنيين العاملين لدى مدير الصندوق، وبالتالي فقد تتأثر عوائد الصندوق سلباً نتيجة لتغير القائمين على إدارة الصندوق.
- مخاطر التسويات التي يقوم بها أمين الحفظ: يكون أمين الحفظ معرضاً لارتكاب الأخطاء عند إجراءه لعمليات تسويات الصندوق.
- مخاطر الاعتماد على التقنية: يعتمد مدير الصندوق على تكنولوجيا المعلومات في إدارة الصندوق وحفظ السجلات الخاصة بأصول العملاء، وقد تتعرض نظم المعلومات التي يستخدمها مدير الصندوق للاختراقات أو الهجمات الفيروسية أو إلى الاعطال الفنية مما قد يؤثر على عملية الاستثمار أو يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة تؤثر سلباً على سعر الوحدة.
- مخاطر التنبؤ بالبيانات المالية المستقبلية: إحدى الوسائل التي يستخدمها مدير الصندوق في عملية اتخاذ القرار الاستثماري هي التنبؤ بالبيانات المالية المستقبلية، ولكن قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك المتوقعة وبالتالي يمكن لذلك أن يؤثر سلباً على أداء الصندوق.
- مخاطر تركيز الاستثمارات: هي المخاطر الناجمة عن تركيز استثمارات الصندوق في أسهم أو قطاعات معينة تحددها طبيعة واهداف الصندوق أو المؤشر الإرشادي.
- مخاطر إعادة الاستثمار: وهي المخاطر الناشئة عند توارخ استحقاق الودائع أو المراجحات من عدم ضمان إعادة استثمار مبالغ الاستثمار الأصلية ومستحققاتها سواء من الفوائد أو الأرباح بنفس الأسعار السابقة، وكذلك في حالة الاستثمار في الصكوك أو السندات فقد لا يتم استثمار توزيعاتها بنفس الأسعار التي تم عند شراء هذه الصكوك أو السندات أو قد لا يجد عند استحقاقها أو استعادها أوراقاً مالية مماثلة في شروط الدفع.
- مخاطر الاستثمارات الشرعية: تتمثل بالقيود الشرعية للاستثمار المقررة من الهيئة الشرعية للرياض المالية والتي على ضوءها يتم تحديد الشركات المتوافقة مع الضوابط الشرعية. حيث قد تحد هذه القيود من الفرص الاستثمارية المتاحة أمام مدير الصندوق أثناء إدارته للصندوق، كما قد يؤدي خروج بعض الشركات عن هذه القيود إلى التخلص من هذه الشركات بأسعار غير ملائمة.
- مخاطر الاستثمار في أدوات دين غير مصنفة انتمائياً: في حالة عدم توفر تصنيف انتمائي لأدوات الدين الثابت التي قد يرغب مدير الصندوق الاستثمار فيها سيقوم مدير الصندوق بدراسة وتحليل وتقييم تلك الأدوات بما تشمله من تحليل انتمائي للمصدر وللإصدار ذي العلاقة قبل اتخاذ القرار الاستثماري وذلك يعتبر جزء من المخاطر التي قد يتأثر بها أداء الصندوق.
- مخاطر الاستثمار في حقوق الأولوية: حقوق الأولوية المتداولة معرضة لتقلبات سريعة بسبب ظروف السوق بشكل عام أو الشركات ذات العلاقة مما قد يكون له تأثير قيمة استثمارات وأداء الصندوق.
- مخاطر الاستثمارات العقارية: ينطوي الاستثمار في وحدات صناديق العقار المتداولة على التعرض لمخاطر التغير في قيمة الأصول العقارية المستثمر فيها، بالإضافة إلى تعرض تلك الوحدات للتذبذب السعري في السوق.
- مخاطر الاستثمار في بدائل المشتقات المالية المجازة من قبل الهيئة الشرعية: المشتقات المالية هي أدوات مالية تعاقدية تتم بين أكثر من طرف واحد ويتم اشتقاق قيمتها بناء على قيمة الأصول المتضمنة في العقد (أسهم، مؤشرات، سندات، معدلات الفائدة، عملات.....الخ) وتتضمن هذه العقود على عدة مخاطر رئيسية هي: مخاطر السوق، مخاطر الأطراف الأخرى، مخاطر السيولة ومخاطر الارتباط بمشتقات أخرى.
- مخاطر الاستثمار في بدائل البيع على المكشوف المجازة من قبل الهيئة الشرعية: البيع على المكشوف هو قيام المستثمر باقتراض ورقة مالية ثم بيعها في السوق أملاً في أن يقوم لاحقاً بشراؤها بسعر أقل من سعر البيع وارجاعها للمقرض. يتعرض الصندوق في هذه الحالة من البيع لمخاطرة ارتفاع سعر الورقة المالية بدلاً من هبوطها فيضطر عندئذ إلى شراءها من السوق بسعر أعلى من سعر البيع.
- مخاطر التمويل: لا ينوي الصندوق التمويل كاستراتيجية أساسية للاستثمار ولكن في حالة التمويل بغرض إدارة الصندوق بكفاءة وفاعلية فإن هناك احتمالية لتأخر الصندوق عن السداد مما قد يآثر على أداء الصندوق سلباً.
- مخاطر نتائج التخصيص: في حالة اكتتاب الصندوق في الطروحات الأولية، فلا يعتبر مدير الصندوق ضامناً لعدد الأوراق المالية التي من الممكن تخصيصها للصندوق خلال عملية بناء سجل الأوامر. وبالتالي فإن الصندوق معرض لمخاطر التخصيص بنسبة تقل عن المبلغ المطلوب للاكتتاب به أو مخاطر عدم التخصيص.
- مخاطر تأخر إدراج الأوراق المالية المكتتب فيها: في حالة اكتتاب الصندوق في الطروحات الأولية، فإن هذه الاكتتابات تكون مرتبطة بموعد إدراجها في السوق المالية، وبالتالي فإن أي تأخير في الإدراج يعتبر من المخاطر التي قد تؤثر على استثمارات وأداء الصندوق.
- مخاطر عدم التوزيع أو خفض التوزيعات: قد يقوم مصدر الورقة المالية برفض أو إيقاف توزيعاتها لمشاكل أساسية طارئة أو دفعات والتزامات غير متوقعة، مما يؤثر على عوائد الصندوق أو انخفاض توزيعاته أو انعدامها.
- مخاطر الاستدعاء: قد تحمل بعض الأوراق المالية خيار الاستدعاء، حيث يتيح هذا الخيار لمصدر الورقة المالية أن يستدعي الورقة المالية قبل تاريخ استحقاقها (الصكوك مثلاً)، وقد ينتج عن ذلك تعرض الصندوق إلى مخاطر إعادة الاستثمار.
- مخاطر المتعلقة بالمصدر: قد تتعرض قيمة استثمارات الصندوق إلى تغيرات كبيرة في بعض الأحيان بسبب نشاطات ونتائج أعمال الشركات المصدرة للأوراق المالية مما قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق.
- مخاطر انخفاض التصنيف الائتماني: في حالة انخفاض التصنيف الائتماني لمصدر أي ورقة مالية يملكها الصندوق ليقول عن التصنيف الائتماني الاستثماري فإن مدير الصندوق قد يضطر للتخلص منها، مما يعرض تلك الورقة المالية لتقلبات حادة وبالتالي قد يؤثر ذلك سلباً على سعر الوحدة.
- مخاطر الائتمان: قد يتعرض أحد أطراف التعامل أو الجهة المصدرة لأي ورقة مالية سواء كانت جهة سيادية أو شركة لعدم القدرة أو الاستعداد لتلبية التزاماتها المالية في وقت محدد أو مطلقاً.
- مخاطر السيطرة على نسبة كبيرة من أصول الصندوق: قد يملك بعض عملاء الصندوق نسبة كبيرة من أصوله مما قد يؤثر على توزيع استثمارات الصندوق في حال تمت عملية انسحاب لأحد أو مجموعة من هؤلاء العملاء المسيطرين، وذلك قد يؤثر على عوائد الصندوق.
- مخاطر السيولة: قد لا يتمكن مدير الصندوق من تلبية جميع طلبات الاسترداد إذا بلغ إجمالي قيمة تلك الطلبات 10% أو أكثر من صافي قيمة أصول الصندوق أو إذا لم يتمكن من تسهيل بعض استثماراته نتيجة ضعف أو انعدام التداول في السوق.
- مخاطر الضريبة والزكاة: قد يتحمل مالكي وحدات الصندوق الآثار الضريبية والضريبة المترتبة على الاشتراك أو على الاحتفاظ بوحدات الصندوق أو استردادها بموجب القوانين السارية في البلدان التي يحملون جنسيتها أو رخصة الإقامة فيها أو تعتبر محل إقامة عادية لهم أو موطناً مختاراً لهم. ويتحمل مالكي الوحدات مسؤولية دفع الضريبة والزكاة إن وجدت على استثماراتهم في الصندوق أو على الزيادة في رأس المال الناشئة عنها.
- مخاطر الاستثمار في الصناديق الاستثمارية الأخرى: في حالة استثمار الصندوق في صناديق استثمارية أخرى فإن جميع المخاطر المذكورة سابقاً تنطبق أيضاً على تلك الصناديق.

إن مالك الوحدات يتحمل المسؤولية عن أية خسارة مالية قد تترتب على الاستثمار في الصندوق.

الاستثمار في الصندوق لا يعد إيداعاً لدى أي بنك محلي.

الأداء السابق للصندوق أو الأداء السابق للمؤشر لا يعد مؤشراً على أداء الصندوق في المستقبل.

لا يوجد ضمان لمالك الوحدات أن الأداء المطلق للصندوق أو أداءه مقارنة بالمؤشر سوف يتكرر أو يماثل الأداء السابق.

4-معلومات عامة:

أ. يناسب هذا الصندوق المستثمرين الذين يسعون إلى تحقيق تنمية رأس المال على المدى الطويل، إضافة إلى توفير سيولة في ظل مخاطر عالية.

ب. لا يوجد توزيع للأرباح لهذا الصندوق حيث يتم إعادة استثمار المبالغ المستلمة كأرباح.

ج. يتضمن الأداء السابق للصندوق المعلومات التالية:

1. العائد الكلي للصندوق خلال عشر سنوات:

الفترة الزمنية	عائد الصندوق
منذ سنة	17.89%
منذ ثلاث سنوات	4.60%
منذ خمس سنوات	-1.55%
منذ عشر سنوات	7.52%

2. إجمالي العائدات السنوية للصندوق:

السنة	عائد الصندوق	عائد المؤشر الإرشادي
2010	2.09%	-0.67%
2011	15.20%	14.97%
2012	18.43%	7.95%
2013	38.72%	29.04%
2014	15.60%	1.66%
2015	-18.96%	-20.38%
2016	-0.29%	-0.47%
2017	-7.60%	-3.34%
2018	5.08%	-5.27%
2019	17.89%	16.51%

3. أداء صندوق الاستثمار مقارنة بالمؤشر الإرشادي:



4. يقوم مدير الصندوق بإتاحة جميع التقارير الخاصة بالصندوق للاطلاع من خلال الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق.

د. تتمثل حقوق مالكي الوحدات اضافة الى ملكية الحصص فيما يلي:

1. الحصول على شروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات وملخص المعلومات الرئيسية

2. الحصول على التقارير والقوائم المالية و الإفصاحات اللازمة المتعلقة بالصندوق.

3. الحصول على التقارير المتعلقة بمالكي الوحدات.

4. حضور اجتماعات مالكي الوحدات والتصويت في اتخاذ القرارات حسب لائحة صناديق الاستثمار.

هـ. يقع على مالكي الوحدات المسؤوليات التالية:

1. الاطلاع على الشروط وأحكام الخاصة بالصندوق ومذكرة المعلومات وملخص المعلومات الرئيسية والنسخ المحدثه منها وفهمها وقبولها.

2. فهم وقبول المخاطر المتعلقة بالصندوق وإدراك درجة ملائمتها لها.

3. لا يكون مالك الوحدات مسؤولاً عن ديون والتزامات الصندوق فيما عدا رأس المال المستثمر في الصندوق.

و. حالات إنهاء الصندوق والإجراءات الخاصة بها:

1. يحق لمدير الصندوق إنهاء الصندوق في الحالات التالية:

• إذا رأى أن قيمة أصول الصندوق لا تكفي لتبرير استمرار تشغيل الصندوق

• حدوث تغييرات في الأنظمة التي تحكم عمل الصندوق.

• انخفاض قيمة صافي أصول الصندوق بشكل دائم لأقل من 10 ملايين ريال سعودي، أو

• أي أسباب أو ظروف أخرى بموجب أحكام لائحة صناديق الاستثمار.

2. يجوز لمدير الصندوق أن يباشر في إنهاء الصندوق إذا قام بإشعار هيئة السوق المالية ومالكي الوحدات كتابياً قبل مدة لا تقل عن 21 يوماً من تاريخ إنهاء الصندوق، وذلك بعد الحصول على موافقة

مجلس إدارة الصندوق.

3. يقوم مدير الصندوق بإجراءات تصفية الصندوق وتسديد ما عليه من مطلوبات، ومن ثم يتم توزيع ما يتبقى من أصول الصندوق على المستثمرين خلال شهرين من تاريخ ذلك الإشعار، (كل مستثمر

بنسبة ما يملكه من وحدات إلى إجمالي الوحدات التي يثبت مدير الصندوق صدورها حتى ذلك الحين).

4. يقوم مدير الصندوق بالإعلان في موقعه الإلكتروني وموقع شركة السوق المالية السعودية-تداول عن انتهاء مدة الصندوق ومدة تصفيته.

ز. يقر مدير الصندوق بوجود آلية داخلية لتقويم المخاطر وذلك مرة واحدة سنوياً على الأقل وذلك بالتعاون مع إدارة المخاطر في شركة الرياض المالية بما فيه مصلحة لسيير عمل الصندوق ومصلحة مالكي الوحدات.

5-مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب:

أ. جدول الرسوم والمصاريف المستحقة على مالكي الوحدات وطريقة حسابها هي:

الرسوم والمصاريف	طريقة احتسابها	مثال افتراضي
رسوم الاشتراك	بحد أعلى 1% من قيمة الاشتراك	إذا تم الاشتراك ب 10,000 ريال فإن الرسوم تكون 100 ريال تخصم فوراً من حساب العميل ومن ثم يتم منح العميل عدد وحدات من الصندوق بما يعادل 9,900 ريال في يوم تاريخ تنفيذ عملية الاشتراك.
رسوم الاسترداد/الاسترداد المبكر	لا يوجد	
رسوم نقل الملكية	لا يوجد	
رسوم إدارة	1.75% سنوياً من قيمة صافي أصول الصندوق	إذا كان صافي قيمة أصول الصندوق في يوم التقييم 10,000,000 ريال فإن الاتعاب الادارية ليوم واحد هي $479.45 = (365/1 * 1.75 * 10,000,000)$ ريال
رسوم خدمات إدارية	0.20% سنوياً من قيمة صافي أصول الصندوق	إذا كان صافي قيمة أصول الصندوق في يوم التقييم 10,000,000 ريال فإن الاتعاب الادارية ليوم واحد هي $54.79 = (365/1 * 0.20 * 10,000,000)$ ريال.
رسوم حفظ	0.035% سنوياً من قيمة صافي أصول الصندوق بالإضافة الى ما يعادل 10 دولار أمريكي على الصفقة الواحدة.	إذا كان صافي قيمة أصول الصندوق في يوم التقييم 10,000,000 ريال فإن رسوم الحفظ ليوم واحد هي $9.59 = (365/1 * 0.035 * 10,000,000)$ ريال.
رسوم هيئة السوق المالية	7,500 ريال سنوياً	7500 ريال سنوياً يتم حسابها بشكل يومي و اضافتها للتقييم بشكل تجميعي ومن ثم خصمها نهاية السنة. $20.55 = 1 * (365/7500)$ ريال عن يوم واحد.
رسوم السوق المالية السعودية (تداول)	5,000 ريال سنوياً	5000 ريال سنوياً يتم حسابها بشكل يومي و اضافتها للتقييم بشكل تجميعي ومن ثم خصمها نهاية السنة. $13.70 = 1 * (365/5000)$ ريال عن يوم واحد.
مصاريف التعامل	سُتحمّل على الصندوق بالتكلفة الفعلية	نسبة من قيمة التداول، على سبيل المثال لو كانت عمولة التداول (0.00155) من قيمة أي صفقة وكانت قيمة الصفقة مليون ريال، سيقوم الصندوق بدفع 1550 ريال للوسيط
مصاريف المحاسب القانوني	سُتحمّل على الصندوق بالتكلفة الفعلية	يتم حسابها بشكل يومي و اضافتها للتقييم بشكل تجميعي ومن ثم خصمها نهاية السنة. $16.44 = 1 * (365/6000)$ عن يوم واحد. بافتراض أن مصاريف المراجعة للصندوق هي 6000 ريال سعودي.
رسوم المؤشر الارشادي	يتحملها مدير الصندوق	

مكافآت أعضاء مجلس ادارة الصندوق.	يتحملها مدير الصندوق
مصاريف الهيئة الشرعية	يتحملها مدير الصندوق
المصاريف الأخرى وتشمل مصروفات نشر المعلومات والتقارير والقوائم المالية للصندوق	سيتحمل الصندوق جميع المصاريف والنفقات الاخرى الناتجة عن أنشطه الصندوق (الا إذا تم استثناءها)، ويتوقع ان لا تتجاوز هذه المصاريف 0.20% من قيمة صافي أصول الصندوق سنوياً.

ب. يحق لمدير الصندوق تخفيض الرسوم التي يتقاضاها متى ما رأى ذلك مناسباً.

ج. ترتيبات العمولة الخاصة:

1. يقصد بترتيبات العمولة الخاصة الترتيبات التي يتلقى بموجبها مدير الصندوق سلعاً او خدمات إضافة الى خدمات تنفيذ التداول من وسيط لقاء عمولة يتم دفعها مقابل الصفقات التي توجه من خلال ذلك الوسيط.

2. يجوز لمدير الصندوق ابرام ترتيبات العمولة الخاصة إذا توافرت الشروط الآتية:

- إذا قام الشخص المسؤول عن تنفيذ الصفقة بتقديم خدمات التنفيذ بأفضل الشروط لمدير الصندوق.
- إذا جاز اعتبار السلع أو الخدمات التي يتلقاها مدير الصندوق له بشكل معقول على أنها لمنفعة عملاء مدير الصندوق.
- إذا كان مبلغ أي رسوم أو عمولة مدفوعة لمقدم السلع أو الخدمات معقولاً في تلك الظروف.

د. ضريبة القيمة المضافة:

ان الرسوم والمصاريف المذكورة لا تشمل ضريبة القيمة المضافة، وسيتم تحميل الضريبة بشكل منفصل وفقاً للأسعار المنصوص عليها في نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية.

6-التقويم والتسعير:

يوضح الجدول التالي كيفية تقويم كل أصل يملكه الصندوق:

طريقة احتسابها	أصول الصندوق
حسب كشف الحساب في نهاية يوم العمل	النقد
بناء على أسعار إغلاقها في السوق، وفي حال كانت الاوراق المالية المتداولة معلقة فسنقوم وفقاً لآخر سعر قبل التعليق.	الأسهم وحقوق الأولوية المتداولة وصناديق المؤشرات ووحدات الصناديق العقارية المتداولة
باستخدام القيمة الدفترية بالإضافة إلى الارباح المتراكمة.	الصكوك وأدوات أسواق النقد
بناء على آخر اعلان لقيمة وحداتها.	صناديق الاستثمار
بناء على سعر الاكتتاب.	الاكتتابات الأولية في الفترة ما بين الاكتتاب وتداول الورقة المالية ذات العلاقة
بناء على سعر الاكتتاب في حقوق الأولوية.	تقويم حقوق الأولوية
بناء على القيمة العادلة.	تقويم عقود المشتقات

أ. يتم تقويم الصندوق بناءً على قيمة أصوله في يوم التعامل ذي العلاقة، إضافة إلى النقد في حساب الصندوق والارباح المستحقة من استثمارات الصندوق المختلفة. و يتم تقويم أصول الصندوق المقومة بغير عملة الصندوق بسعر الصرف في يوم التعامل.

- ب. يتم احتساب صافي قيمة أصول الصندوق بخصم المطلوبات على الصندوق من إجمالي قيمة الاصول.
- ج. يتم احتساب سعر الوحدة بتقسيم صافي قيمة الأصول على إجمالي عدد وحدات الصندوق القائمة في يوم التعامل المعني.
- د. يتم تقويم وحدات الصندوق في كل يوم تعامل، علماً بأن أيام التعامل هي أيام الاثنين والخميس من كل أسبوع، على أن تكون أيام عمل في الأسواق التي يستثمر فيها الصندوق، وسيقوم مدير الصندوق بنشر أسعار الوحدات في يوم العمل التالي ليوم التعامل على الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول) وعلى الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق. وفي حال تم تعليق تقويم وحدات الصندوق في أي يوم تعامل، كما هو مبين في فقرة (التعاملات) أدناه، فسيتم تأجيل عملية التقويم إلى يوم التعامل التالي، وسوف تنشر أسعار الوحدات في يوم العمل التالي لذلك اليوم.
- هـ. عند حدوث خطأ في التقويم أو التسعير يتم تصحيح الخطأ فوراً وذلك عن طريق إعادة تمرير عمليات الاشتراك والاسترداد مرة أخرى على السعر الصحيح بطريقة عادلة وتعويض جميع مالكي الوحدات المتضررين بما في ذلك مالكي الوحدات السابقين وفي نفس الوقت. كما يقوم مدير الصندوق بإبلاغ هيئة السوق المالية فوراً في حال أن الخطأ شكل نسبة 0,5% أو أكثر من سعر الوحدة والإفصاح عنها في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول) ويتم الإفصاح عنها أيضاً في تقارير الصندوق.

7-التعاملات:

- أ. يتم قبول وتنفيذ طلبات الاشتراك الاسترداد في الصندوق في كل يوم تعامل، علماً بأن أيام التعامل التي يتم فيها تلبية هذه الطلبات هي جميع أيام الاثنين والخميس من كل أسبوع.
- ب. يجب تقديم طلبات الاشتراك والاسترداد قبل الساعة الواحدة ظهراً من يوم التعامل ليتم تنفيذها حسب سعر التقويم في ذلك اليوم إلى فروع شركة الرياض المالية أو أي من القنوات الإلكترونية. وتعد الطلبات التي تسلم بعد الساعة الواحدة ظهراً على أنها استلمت في يوم التعامل التالي. ويتم إصدار الوحدات واستثمار المبالغ التي تم الاشتراك بها ضمن أصول الصندوق بعد حساب سعر التقويم ذو العلاقة وبما لا يتجاوز 3 أيام عمل.
- ج. الحد الأدنى للاشتراك في الصندوق 5000 ريال سعودي بينما الحد الأدنى للاشتراك الإضافي أو الاسترداد 1000 ريال سعودي. كما يحق لمدير الصندوق قبول الاشتراك أو الاشتراك الإضافي أو الاسترداد عن طريق القنوات الإلكترونية أو برامج الاستثمار المنتظم أو غيرها بأقل من الحد الأدنى.
- د. يستطيع المستثمرون شراء وحدات استثمارية في الصندوق من خلال تعبئة طلب الاشتراك، وسيحدد عدد الوحدات الاستثمارية التي يتم الاشتراك بها في الصندوق على حسب قيمة الاشتراك وسعر الوحدات الاستثمارية بالسعر اللاحق (وهو سعر الوحدة المعمول به في يوم التقويم المعني).
- هـ. لمدير الصندوق الحق المطلق في رفض أي طلب اشتراك أو استرداد ويشمل ذلك الحالات التي تؤدي إلى خرق أنظمة ولوائح هيئة السوق المالية و/أو الأنظمة السارية على الصندوق بما في ذلك شروط واحكام الصندوق أو اذا رأى مدير الصندوق بشكل معقول ان التعليق يحقق مصالح مالكي الوحدات. أما طلبات الاسترداد فلا تتم إلا بموجب طلبات استرداد الصناديق المشتركة لشركة الرياض المالية .
- و. الحد الأقصى للمدة ما بين عملية الاسترداد وصرف مبلغ الاسترداد المستحق لمالك الوحدة الاستثمارية هو ثلاثة أيام عمل.
- ز. يجوز لمدير الصندوق رفض أو تأجيل الاسترداد ليوم التعامل التالي، في الحالات التالية:
1. إذا بلغ إجمالي قيمة طلبات الاسترداد التي يطلب المستثمرون تنفيذها في يوم تعامل واحد 10% أو أكثر من صافي قيمة أصول الصندوق، أو
 2. توقف التعاملات في السوق الرئيسية التي يتم فيها التعامل بالأوراق المالية أو بأي أصول أخرى من أصول الصندوق، سواء بصورة عامة أو فيما يتعلق بأصول الصندوق الاستثماري.
- وفي حالة تأجيل طلبات الاسترداد ليوم التعامل التالي، فسيتم تنفيذها على أساس تناسبي مع منحها الأولوية في التنفيذ على طلبات الاسترداد اللاحقة.
- ح. الحد الأدنى للرصيد 5000 ريال سعودي وإذا كان من شأن استرداد المشترك تخفيض استثماراته في الصندوق إلى أقل من الحد الأدنى للرصيد المسموح به، وجب عليه استرداد كامل مبلغ استثماره، حيث يتم صرف مبالغ الاسترداد المستحقة للمستثمر بعملة الصندوق ويقيدها بعملة حسابه الاستثماري.
- ط. تخضع عملية نقل الوحدات إلى مستثمرين آخرين لتعليمات الجهات التنظيمية المختصة في هذا الشأن، على سبيل المثال التوارث فانه يقوم على اساس حكم من المحكمة الشرعية وبإشراف ادارة الالتزام والشؤون القانونية والاجراءات المتبعة في جميع هذه الحالات الخاصة وكل حالة حسب وضعها الخاص.
- ي. يحق لمدير الصندوق أو تابعيه أو موظفيه الاستثمار في الصندوق دون أن يكون لهذا الاستثمار معاملة خاصة عن الاستثمارات الأخرى لباقي المشتركين في وحدات الصندوق.
- ك. في حال بلغت قيمة صافي أصول الصندوق أقل من 10 ملايين ريال سعودي يقوم مدير الصندوق بالإجراءات التصحيحية اللازمة التي قد تتضمن إنهاء الصندوق أو دمج مع صندوق آخر في حال كان اعتبار هذا الانخفاض دائم مع الأخذ بالاعتبار مصلحة مالكي الوحدات.
- ل. تعليق التقويم أو الاشتراك أو استرداد الوحدات:
- يجب على مدير الصندوق تعليق الاشتراك أو استرداد الوحدات اذا طلبت هيئة السوق المالية منه ذلك، ويجوز لمدير الصندوق تعليق التقويم أو الاشتراك أو الاسترداد في الحالات التالية:

- 1- اذا علق التعامل في السوق الرئيسية التي يتم فيها التعامل في الاوراق المالية او الاصول الاخرى التي يملكها الصندوق،
- 2- في حال تعذر على مدير الصندوق القيام بعملية تقويم الصندوق أو تسبيل أصوله في الحالات الاستثنائية أو الطارئة أو اصبح ذلك غير ملائماً له، أو إذا رأى مدير الصندوق بشكل معقول أن التعليق يحقق مصالح مالكي الوحدات،

وفي حال تم تعليق تقويم وحدات الصندوق في أي يوم تعامل، فسيتم تأجيل عملية التقويم إلى يوم التعامل التالي، وتنفيذ طلبات الاشتراك والاسترداد المتعلقة بذلك اليوم في يوم التعامل التالي كما سيتم نشر أسعار الوحدات في يوم العمل التالي ليوم التعامل الذي سيتم فيه تقويم الصندوق.

وسوف يتخذ مدير الصندوق الاجراءات التالية في حالة فرضه أي تعليق:

1. سيتأكد مدير الصندوق من عدم استمرار أي تعليق الا للمدة الضرورية والمبررة مع مراعاة مصالح مالكي الوحدات.
 2. مراجعة التعليق بصورة منتظمة والتشاور مع مجلس ادارة الصندوق وأمين الحفظ حول ذلك.
 3. إشعار هيئة السوق المالية فور حدوث أي تعليق مع توضيح أسباب ذلك وكذلك اشعار الهيئة ومالكي الوحدات فور انتهاء التعليق، وسيتم ذلك عن طريق الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية(تداول).
- م. يمكن لمالكي الوحدات الحصول على تقارير عن استثماراتهم عند طلبها من مدير الصندوق، سواء عن طريق مراكز الرياض المالية أو هاتف الرياض المالية أو موقع الرياض المالية أون لاين.

8-خصائص الوحدات:

كل الوحدات من فئة واحدة وتمثل كل وحدة وأجزاء الوحدة حصة مشاعة في أصول الصندوق.

9-المحاسبة وتقديم التقارير:

أ. يتم تزويد مالكي الوحدات الاستثمارية في الصندوق بالمعلومات التالية بصفة دورية كل ثلاثة أشهر من خلال البريد:

- صافي قيمة أصول الصندوق.
 - عدد وحدات الصندوق التي يملكها مالك الوحدات وصافي قيمتها.
 - سجل بصفقات مالك الوحدات مع بيان ما صرف لها من أرباح.
- ب. يقوم مدير الصندوق بنشر بيانات عن الصندوق بالشكل الذي تحدده هيئة السوق المالية في كل يوم عمل. يقوم مدير الصندوق بتوفير القوائم المالية السنوية المراجعة، والقوائم المالية النصف سنوية المفحوصة، ومعلومات الصندوق الربع سنوية على الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول).

ج. يقوم مدير الصندوق بتقديم نسخ من القوائم المالية السنوية المراجعة للصندوق مجاناً لمالكي الوحدات عند طلبها.

10-مجلس إدارة الصندوق:

- أ. يتألف مجلس إدارة الصندوق من خمسة أعضاء، من بينهم رئيس المجلس، وعضوان مستقلان.
- ب. تبدأ مدة عضوية المجلس من تاريخ موافقة هيئة السوق المالية على تأسيس الصندوق ويستمر لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدد مماثلة. ويكون لمدير الصندوق الحق في تغيير الأعضاء بعد الحصول على موافقة الهيئة ومن ثم إشعار مالكي الوحدات بذلك.
- ج. يوضح الجدول التالي أسماء أعضاء مجلس إدارة الصندوق، ونوع العضوية لكل عضو منهم:

اسم العضو	بيان العضوية	مستقل	غير مستقل
الأستاذ/ عادل إبراهيم العتيق	رئيس		✓
الأستاذ/ فراج سعد القباني	عضو		✓
الأستاذ/ هيثم عبدالكريم الكويليت	عضو		✓
الأستاذة/ أمل محمد الأحمد	عضو		✓
الدكتور/ عبد الوهاب سعيد أبو داهش	عضو	✓	
الأستاذ/ سطم عبد الله السويلم	عضو	✓	

د. يتمتع أعضاء مجلس إدارة الصندوق بالمؤهلات التالية:

الأستاذ/ عادل إبراهيم العتيق (رئيس)

السيد/ العتيق هو الرئيس التنفيذي المكلف لشركة الرياض المالية، لديه خبرة أكثر من 20 عاماً في إدارة الاستثمارات والأسواق المالية. عمل قبل انضمامه إلى بنك الرياض والرياض المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بتسبيرج بالولايات المتحدة الأمريكية وشهادة في التخطيط المالي وأخرى في تخطيط الثروات. الأستاذ/ فراج سعد القباني (عضو)

السيد/ القباني هو الرئيس الأول للعمليات، التحق بالرياض المالية عام 2011م، عمل قبل ذلك كمحاضر في كلية التقنية بالرياض لمدة ثلاث سنوات قبل أن ينتقل للعمل كمدير مالي و إداري في عدد من الشركات العقارية والتقنية. حاصل على شهادة الماجستير في المحاسبة وتقنية المعلومات من جامعة دنفر بالولايات المتحدة الأمريكية و ذلك عام 2003م. الأستاذ/ هيثم عبدالكريم الكويليت (عضو)

مدير إدارة الثروات لدى شركة الرياض المالية. حاصل على درجة البكالوريوس إدارة أعمال من جامعة الملك عبدالعزيز. خبرة 20 عاماً في مجال المصرفية الخاصة والتخطيط المالي الشخصي في بنك الرياض، قبل انضمامه للرياض المالية في عام 2015 كمدير لإدارة الثروات. الأستاذة/ أمل محمد الأحمد (عضو)

مديرة إدارة المخاطر في شركة الرياض المالية، حاصله على درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية بالإضافة إلى حصولها على شهادات مهنية في المحاسبة والمراجعة الداخلية. بدأت مسيرتها المهنية في إدارة المراجعة الداخلية في شركة أرامكو السعودية ثم التحقت بإدارة المراجعة الداخلية في بنك الرياض ثم تم تعيينها كمديرة لإدارة المراجعة الداخلية في الرياض المالية عام 2008 وترأست إدارة المخاطر في الشركة عام في 2017.

الدكتور/ عبدالوهاب سعيد أبو داهش (عضو مستقل)

هو الرئيس التنفيذي لشركة ولاية الاستثمارية و شغل سابقاً منصب مدير عام المالية والاستثمار في مجموعة الجارالله وقبل ذلك مدير عام للاستثمار وتطوير الأعمال في مجموعة العيسى. عمل في بنك الرياض من عام 2001م إلى 2005م بوظيفة كبير اقتصاديين في القسم الاقتصادي، ثم شغل منصب مدير بحوث الاستثمار في إدارة الأصول. وقبل ذلك، عمل في وزارة المالية والاقتصاد الوطني وصندوق النقد الدولي. حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بواشنطن في عام 1998م.

الأستاذ/ سطم عبد الله السويلم (عضو مستقل)

السيد/ السويلم هو الرئيس التنفيذي لشركة SupplyCore ME المتخصصة في إدارة الأعمال والحلول اللوجستية. حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية روكفيلد بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2000م. وحصل على الماجستير في الاقتصاد من جامعة غرب إيلينوي في عام 2002م.

هـ. تشمل مسؤوليات أعضاء مجلس إدارة الصندوق، على سبيل المثال لا الحصر، الآتي:

1. الموافقة على جميع العقود والقرارات والتقارير الجوهرية التي يكون الصندوق طرفاً فيها.
2. الإشراف، ومتى كان مناسباً، المصادقة على أي تضارب مصالح يفصح عنه مدير الصندوق وفقاً لائحة صناديق الاستثمار.
3. الاجتماع مرتين سنوياً على الأقل مع مسؤول المطابقة والالتزام لدى مدير الصندوق، للتأكد من التزام مدير الصندوق بجميع القوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.
4. التأكد من اكتمال ودقة شروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات وأي مستند آخر يتضمن إفصاحات تتعلق بالصندوق ومدير الصندوق وإدارته للصندوق، بالإضافة إلى التأكد من مدى توافقها مع الأحكام المنصوص عليها في لائحة صناديق الاستثمار.
5. التأكد من قيام مدير الصندوق بمسؤولياته بما يحقق مصلحة مالكي الوحدات وفقاً لشروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات وأحكام لائحة صناديق الاستثمار.
6. العمل بأمانة وحسن نية واهتمام ومهارة وعناية وحرص وبما يحقق مصلحة صندوق الاستثمار ومالكي الوحدات فيه.
7. تدوين محاضر الاجتماعات التي تبين جميع وقائع الاجتماعات والقرارات التي اتخذها مجلس إدارة الصندوق.

و. يتقاضى العضو المستقل مكافأة مقطوعة عن كل اجتماع يحضره يتحملها مدير الصندوق، بينما لا يتقاضى الاعضاء الغير مستقلين أية مبالغ.

ز. لا يوجد في الوقت الحاضر تضارب بين مصالح أعضاء مجلس إدارة الصندوق ومصالح الصندوق. وفي كل الأحوال يسعى مدير الصندوق إلى تجنب أي تضارب مصالح محتمل، وذلك بالعمل على

وضع مصالح مالكي الوحدات بالصندوق فوق أية مصالح أخرى. يلتزم عضو مجلس الإدارة في حال وجود تضارب مصالح بالإفصاح عنه إلى مدير الصندوق.

ح. أعضاء مجالس إدارات صناديق شركة الرياض المالية:

أ. عادل	أ. فراج	أ. هيثم	أ. راند	أ. أمل	د. عبدالوهاب	أ. سظام
العتيق	القباني	الكويليت	البركاتي	الأحمد	أبو داهش	السويلم
✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓
صندوق الرياض للأسهم السعودية						
✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓
صندوق الرياض للأسهم السعودية المتوافقة مع الشريعة						
✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓
صندوق الرياض للأسهم القيادية						
✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓
صندوق الرياض للدخل المتوازن						
✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓
صندوق الرياض للشركات المتوسطة والصغيرة						
✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓
صندوق الرياض للإعمار						

✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓	صندوق الرياض للدخل
✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓	صندوق الرياض للأسهم الخليجية
✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓	صندوق الرياض للمتاجرة بالريال
✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓	صندوق الرياض للمتاجرة بالدولار
✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓	صندوق الرياض للنقد بالريال
✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓	صندوق الرياض للنقد بالدولار
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✓	صندوق الرياض للأسهم الأمريكية
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✓	صندوق الرياض للأسهم الأوروبية
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✓	صندوق الرياض للأسهم اليابانية
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✓	صندوق الرياض للأسهم الآسيوية
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✓	صندوق الرياض للأسهم العالمية المتوافقة مع الشريعة
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✓	صندوق الرياض لأسهم الاسواق الناشئة
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✓	صندوق الرياض العقاري العالمي
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✓	صندوق الرياض العالمي للدخل
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✓	صندوق الرياض للسندات الدولية
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✓	صندوق الرياض الجريء
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✓	صندوق الرياض

الشجاع							
صندوق الرياض المتوازن	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓
صندوق الرياض المتحفظ	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓
صندوق الرياض الجريء المتوافق مع الشريعة	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓
صندوق الرياض الشجاع المتوافق مع الشريعة	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓
صندوق الرياض المتوازن المتوافق مع الشريعة	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓
صندوق الرياض المتحفظ المتوافق مع الشريعة	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓

11. الهيئة الشرعية:

أ. تتكون الهيئة الشرعية للصندوق من الأعضاء التالية أسمائهم:

مؤهلاته	بيان العضوية	اسم العضو
عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة، والرئيس السابق لمحاكم مكة المكرمة. عُين نائباً عاماً للرئيس العام للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد عام 1396هـ، ومستشار للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية في العالم وله العديد من المؤلفات والبحوث حول المصرفية الإسلامية.	رئيس	الشيخ / عبد الله بن سليمان بن منيع
عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة، وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء والرئيس السابق لقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء ومستشار للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية، وله العديد من المؤلفات والبحوث حول المعاملات المالية الإسلامية.	عضو	الشيخ / د. عبد الله بن محمد المطلق
أستاذ في جامعة الملك عبد العزيز قسم الاقتصاد الإسلامي بجده، والرئيس السابق لمركز بحوث الاقتصاد الإسلامي بالجامعة. وخبير في المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجده، ومستشار للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية في العالم وله العديد من المؤلفات والبحوث حول المصرفية الإسلامية.	عضو	الشيخ / د. محمد بن علي القرني

ب. تتمثل مسؤوليات لجنة الرقابة الشرعية في وضع الضوابط الشرعية للاستثمار، والمراجعة الدورية لها.

ج. يتحمل مدير الصندوق جميع مصاريف الهيئة الشرعية.

د. يستثمر الصندوق كافة أصوله وفقاً للضوابط الشرعية للاستثمار التي قررتها الهيئة الشرعية في الرياض المالية التالي بيانها:

❖ الضوابط المتعلقة بالنشاط :

- يجب ان يقتصر الاستثمار على الشركات ذات الاغراض المباحة مثل انتاج السلع والخدمات النافعة والتجارة والصناعة وما إلى ذلك، ولا يجوز الاستثمار في الشركات التي يكون مجال نشاطها الرئيسي ما يلي:
- ممارسة الانشطة المالية التي لا تتوافق مع المعايير الشرعية كالبنوك التي تتعامل بالفائدة الربوية وشركات التأمين التقليدية.
- انتاج وتوزيع الخمر والدخان ولحوم الخنزير ومشتقاتها أو اللحوم الغير مذبوحة على الطريقة الشرعية.
- انتاج ونشر الافلام والكتب والمجلات والقنوات الفضائية الاباحية.
- المطاعم والفنادق التي تقدم خدمات محرمة كبيع الخمر أو غيره وكذلك اماكن اللهو المحرم.
- أي نشاط آخر تقرر الهيئة الشرعية عدم جواز الاستثمار فيه.

❖ الضوابط المتعلقة بأدوات الاستثمار:

- لا يجوز الاستثمار في أسهم الشركات التي تزيد فيها نسبة المديونية الربوية (قروض وتسهيلات مدفوعة بفائدة) عن 33% من متوسط القيمة السوقية للشركة.
- لا يجوز الاستثمار في أسهم الشركات التي تزيد نسبة السيولة النقدية (النقود والحسابات المدينة) فيها عن 45% من متوسط القيمة السوقية للشركة.
- لا يجوز الاستثمار في أسهم الشركات التي تزيد فيها نسبة الاستثمار الربوي (الودائع والسندات بفائدة مدفوعة) عن 33% من متوسط القيمة السوقية للشركة.
- لا يجوز الاستثمار في أسهم الشركات التي تزيد فيها نسبة الدخل المحرم (من مصادر غير متوافقة مع أحكام الشريعة) عن 5% من إجمالي دخل الشركة.
- يجوز للصندوق الاستثمار في عمليات المراجعة والصكوك والشهادات المالية وصناديق الاستثمار أو أي ادوات اخرى تتوافق مع الضوابط الشرعية.
- لا يجوز تأجير الأصول العقارية إلا لأنشطة ذات غرض مباح.
- يجوز تعامل الصندوق بصيغ التمويل المتوافقة مع الضوابط الشرعية فقط.
- لا يجوز تداول الأسهم من خلال الأدوات الاستثمارية التالية، إلا بعد موافقة الهيئة الشرعية:
 - الصور الجائزة من المشتقات المالية
 - الصور الجائزة من البيع على المكشوف
 - الصور الجائزة من أراض الأسهم المملوكة للصندوق

❖ المراجعة الدورية

تتم دراسة توافق الشركات المساهمة مع الضوابط الشرعية بشكل دوري، وفي حال عدم موافقة إحدى الشركات المملوكة في الصندوق مع الضوابط الشرعية وعدم وجودها كأحدى شركات مؤشر الصندوق، فسيتم بيعها في مدة لا تتجاوز 90 يوماً من تاريخ المراجعة.

❖ التطهير

سوف تتم عملية تطهير الصندوق من الدخل المحرم الذي استلمه الصندوق، حيث يقوم مدير الصندوق بتحديد نسبة الدخل المحرم من الارباح الموزعة للشركات المساهمة المستثمر فيها وايداعها في حساب خاص يتم الصرف من خلاله على الأعمال الخيرية.

12. مدير الصندوق

أ. اسم مدير الصندوق:

شركة الرياض المالية، شركة مساهمة مغلقة برأس مال مدفوع 200 مليون ريال سعودي تعمل بموجب ترخيص من هيئة السوق المالية رقم (37-07070) بتاريخ 8 يناير 2008م. وسجل تجاري رقم

1010239234

ب. العنوان:

الرياض المالية
6775 شارع التخصصي – العليا
الرياض 12331 – 3712
المملكة العربية السعودية
<http://www.riyadcapital.com>

ج. المعلومات المالية لمدير الصندوق:

عن سنة 2019	(الف ريال سعودي)
448,194	الإيرادات
228,742	صافي الدخل

*حسب القوائم المالية المدققة

د. أعضاء مجلس المديرين لشركة الرياض المالية

اسم العضو	بيان العضوية	مستقل	مصالح وحقوق ملكية	عقود/صفقات مع الشركة
نجيب عبد اللطيف العيسى	رئيس المجلس	نعم	لا يوجد	لا يوجد
عبد المجيد عبد الله المبارك	عضو	لا	لا يوجد	لا يوجد
محمد عويض الجعيد	عضو	نعم	لا يوجد	لا يوجد
عبد العزيز صالح المالكي	عضو	لا	لا يوجد	لا يوجد
علي عبدالرحمن القويز	عضو	لا	لا يوجد	لا يوجد
رياض عتيبي الزهراني	عضو	لا	لا يوجد	لا يوجد

هـ. يُقدم مدير الصندوق الخدمات التالية وخدمات أخرى للصندوق بما يشمل ، ما يلي:

1. تحديد الفرص الاستثمارية وتنفيذ عمليات بيع وشراء أصول الصندوق؛
2. وضع إجراءات اتخاذ القرارات التي ينبغي إتباعها عند تنفيذ القضايا الفنية والإدارية لأعمال الصندوق؛
3. إطلاع هيئة السوق المالية السعودية حول أي وقائع جوهرية أو تطورات قد تؤثر على أعمال الصندوق؛
4. ضمان قانونية وسريان جميع العقود المبرمة لصالح الصندوق.
5. تنفيذ استراتيجية الصندوق الموضحة في هذه الشروط والأحكام.
6. الإشراف على أداء الأطراف المتعاقد معهم الصندوق من الغير.
7. ترتيب تصفية الصندوق عند انتهائه.
8. تزويد مجلس إدارة الصندوق بجميع المعلومات اللازمة المتعلقة بالصندوق لتمكين أعضاء المجلس من أداء مسؤولياتهم بشكل كامل.
9. التشاور مع مجلس إدارة الصندوق لضمان الامتثال للوائح هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق.
10. الالتزام بجميع المبادئ والواجبات التي نصت عليها لائحة الأشخاص المرخص لهم، والعمل لمصلحة مالكي الوحدات بموجب أحكام لائحة صناديق الاستثمار ولائحة الأشخاص المرخص لهم وشروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات.
11. يعتبر مدير الصندوق مسؤول عن إدارة الصندوق، وعمليات الصندوق بما في ذلك الخدمات الإدارية للصندوق طرح وحدات الصندوق والتأكد من دقة شروط وأحكام الصندوق واكتمالها وأنها واضحة وصحيحة وغير مضللة.
12. يعد مدير الصندوق مسؤولاً تجاه مالكي الوحدات عن خسائر الصندوق الناجمة بسبب إهماله أو سوء تصرفه أو تقصيره المتعمد أو احتياله
13. وضع السياسات والإجراءات لرصد المخاطر التي تؤثر في استثمارات الصندوق وضمان سرعة التعامل معها على أن تتضمن القيام بعملية تقييم المخاطر بشكل سنوي على الأقل.
14. تطبيق برنامج مراقبة المطابقة والالتزام لكل صندوق استثمار يديره، وتزويد هيئة السوق المالية بنتائج التطبيق في حال طلبها.

بالإضافة إلى نشاط إدارة الصناديق و المحافظ الاستثمارية ، فإن الرياض المالية تقدم خدمات استثمارية مرخصة والتي تشمل التعامل بصفة أصيل و وكيل و متعهد بالتغطية و الترتيب و تقديم المشورة و حفظ الأوراق المالية

و. يحق لهيئة السوق المالية عزل مدير الصندوق واتخاذ أي إجراء تراه مناسباً لتعيين مدير صندوق بديل أو اتخاذ أي إجراء آخر تراه مناسباً، وذلك في حال وقوع أي من الحالات الآتية:

1. توقف مدير الصندوق عن ممارسة نشاط الإدارة دون إشعار الهيئة بذلك.
2. إلغاء ترخيص مدير الصندوق في ممارسة نشاط الإدارة أو سحبه أو تعليقه من قبل الهيئة.
3. تقديم طلب إلى الهيئة من مدير الصندوق لإلغاء ترخيصه في ممارسة نشاط الإدارة.
4. إذا رأت الهيئة أن مدير الصندوق قد أخل بشكل تراه جوهرياً بالالتزام النظام أو لوائحه التنفيذية.
5. وفاة مدير المحفظة الاستثمارية الذي يدير أصول الاستثمار أو عجزه أو استقالته مع عدم وجود شخص آخر مسجل لدى مدير الصندوق قادر على إدارة أصول الصندوق.
6. صدور قرار خاص من مالكي وحدات الصندوق المغلق يطلبون فيه من الهيئة عزل مدير الصندوق.
7. أي حالة أخرى تراها الهيئة بناء على أساس معقول أنها ذات أهمية جوهرية.

13-أمين الحفظ:

أ. اسم أمين الحفظ:

شركة نورذن ترست العربية السعودية (شركة مساهمة مغلقة) - رأس مال مدفوع 52 مليون ريال سعودي تعمل بموجب ترخيص من هيئة السوق المالية رقم (26-12163) - سجل تجاري رقم

1010366439

ب. عنوان أمين الحفظ:

نورذن ترست العربية السعودية

برج النخيل، الدور 11

طريق الملك فهد، حي النخيل

ص.ب 7508 الرياض 12381

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966112171017 فاكس: +966112172406

- ج. يتم تعيين وعزل أمين الحفظ من قبل مدير الصندوق حيث يُعد أمين الحفظ مسؤولاً عن حفظ أصول الصندوق وحمايتها لصالح مالكي الوحدات، وهو مسؤول كذلك عن اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية اللازمة فيما يتعلق بحفظ أصول الصندوق وفقاً لتعليمات مدير الصندوق وبما لا يتعارض مع لائحة صناديق الاستثمار ولائحة الأشخاص المرخص لهم.
- د. يحق لأمين الحفظ تكليف طرف ثالث أو أكثر أو أي من تابعيه بالعمل أميناً للحفظ من الباطن لأي صندوق استثماري يتولى حفظ أصوله.
- هـ. يمكن عزل أمين الحفظ من قبل هيئة السوق المالية حسب الحالات الواردة في لائحة صناديق الاستثمار، كما يجوز لمدير الصندوق عزل أمين الحفظ إذا رأى بشكل معقول أن عزله في مصلحة مالكي الوحدات على أن يتم إشعار الهيئة و مالكي الوحدات بذلك فوراً وبشكل كتابي، كما يجب عليه تعيين بديل خلال 30 يوماً من استلام الإشعار.
- و. يقوم مدير الصندوق بالإفصاح فوراً في موقعه الإلكتروني والموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية-تداول عن قيامه بتعيين أمين حفظ بديل.

14-مستشار الاستثمار:

لا ينطبق

15-الموزع:

لا ينطبق

16-المحاسب القانوني:

- أ. المحاسب القانوني: شركة ابراهيم البسام وعبد المحسن النمر محاسبون قانونيون (المحاسبون المتحالفون).
- ب. عنوان المحاسب القانوني:
ص ب 28355
الرياض 11437
المملكة العربية السعودية
هاتف : +966(11)2065333 فاكس : +966(11)2065444
E-mail: Ibrahim.albassam@pkf.com

- ج. يقع على عاتق المحاسب القانوني مراجعة القوائم المالية النصف سنوية والسنوية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وابداء الرأي فيها وتسليمها في الوقت المحدد إلى مدير الصندوق لنشرها وتسليم نسخة منها لهيئة السوق المالية.
- د. يقوم مدير الصندوق باستبدال المحاسب القانوني إذا أصبح المحاسب القانوني غير مستقلاً عن مدير الصندوق أو وجود ادعاءات بسوء السلوك المهني أو بطلب من هيئة السوق المالية.

17. معلومات أخرى:

- أ. سيقوم مدير الصندوق بتقديم السياسات والاجراءات التي ستتبع لمعالجة تعارض المصالح وأي تعارض مصالح محتمل و/أو فعلي عند طلبها ودون مقابل.
- ب. لا يقوم مدير الصندوق بإخراج الزكاة عن الصندوق ويعتبر إخراج الزكاة من مسؤوليات مالكي الوحدات
- ت. يحق لمدير الصندوق تخفيض الرسوم التي يتقاضاها متى ما رأى ذلك مناسباً.
- ث. يجوز لمدير الصندوق ابرام ترتيبات العمولة الخاصة إذا توافرت الشروط الآتية:

- إذا قام الشخص المسؤول عن تنفيذ الصفقة بتقديم خدمات التنفيذ بأفضل الشروط لمدير الصندوق.
- إذا جاز اعتبار السلع أو الخدمات التي يتلقاها مدير الصندوق له بشكل معقول على أنها لمنفعة عملاء مدير الصندوق.
- إذا كان مبلغ أي رسوم أو عمولة مدفوعة لمقدم السلع أو الخدمات معقولاً في تلك الظروف.

ج. اجراءات إنهاء الصندوق:

- يجوز لمدير الصندوق أن يباشر في إنهاء الصندوق إذا قام بإشعار هيئة السوق المالية ومالكي الوحدات كتابياً قبل مدة لا تقل عن 21 يوماً من تاريخ إنهاء الصندوق، وذلك بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق.
- يقوم مدير الصندوق بإجراءات تصفية الصندوق وتسديد ما عليه من مطلوبات، ومن ثم يتم توزيع ما يتبقى من أصول الصندوق على المستثمرين خلال شهرين من تاريخ ذلك الإشعار، (كل مستثمر بنسبة ما يملكه من وحدات إلى إجمالي الوحدات التي يثبت مدير الصندوق صدورها حتى ذلك الحين).
- يقوم مدير الصندوق بالإعلان في موقعه الإلكتروني وموقع شركة السوق المالية السعودية-تداول عن انتهاء مدة الصندوق ومدة تصفيته.

ح. قائمة المستندات المتاحة لمالكي الوحدات:

- شروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات وملخص المعلومات الرئيسية
- التقارير والقوائم المالية و الإفصاحات اللازمة المتعلقة بالصندوق.
- القوائم المالية لمدير الصندوق
- التقارير المتعلقة بمالكي الوحدات.

خ. اجتماع مالكي الوحدات:
1. يتم الدعوة إلى عقد اجتماع لمالكي الوحدات برغبة من مدير الصندوق، أو خلال عشرة أيام من استلامه طلب كتابي من أمين الحفظ أو من مالك أو أكثر من مالكي الوحدات الذين يملكون مجتمعين أو منفردين 25% على الأقل من قيمة وحدات الصندوق.

2. يقوم مدير الصندوق بدعوة مالكي الوحدات لعقد الاجتماع عن طريق الاعلان عن ذلك في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية - تداول، وإرسال إشعار كتابي إلى جميع مالكي الوحدات وأمين الحفظ قبل 10 أيام على الأقل من الاجتماع وبمدة لا تزيد عن 21 يوماً قبل الاجتماع، على أن يحدد الإعلان والإشعار تاريخ الاجتماع ومكانه ووقته والقرارات المقترحة، مع إرسال نسخة من الإشعار إلى هيئة السوق المالية.
3. يجوز لكل مالك وحدات الإدلاء بصوت واحد في اجتماع مالكي الوحدات عن كل وحدة يمتلكها وقت الاجتماع ويجوز لكل مالك وحدات تعيين وكيل له لتمثيله في اجتماع مالكي الوحدات.

د. إجراءات تقديم الشكاوى:

للمستثمر الحق في تقديم شكوى وذلك من خلال من تعبئة النموذج المتاح على الموقع الإلكتروني لشركة الرياض المالية، أو الاتصال على مركز خدمة العملاء رقم 920012299، وسيعمل مدير الصندوق على حلها والتواصل مع المستثمر.

ذ. النظام المطبق والجهات القضائية المختصة:

يخضع صندوق الاستثمار ومدير الصندوق لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية والأنظمة واللوائح الأخرى ذات العلاقة المطبقة في المملكة العربية السعودية، وتحال أية اختلافات أو منازعات بين الأطراف في هذه الاتفاقية إلى الجهة القضائية المختصة (لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية لهيئة السوق المالية).

ر. أصول الصندوق:

أن أصول الصندوق مملوكة لمالكي الوحدات مجتمعين ملكية مشاعة. ولا يجوز أن يكون لمدير الصندوق أو مدير الصندوق من الباطن أو أمين الحفظ أو أمين الحفظ من الباطن أو مقدم المشورة أو الموزع أي مصلحة في أصول الصندوق أو المطالبة فيما يتعلق بتلك الأصول، إلا إذا كان مدير الصندوق أو مدير الصندوق من الباطن أو أمين الحفظ أو أمين الحفظ من الباطن أو مقدم المشورة أو الموزع مالكا لوحدات الصندوق، وذلك في حدود ملكيته، أو أفصح عنها في شروط وأحكام الصندوق أو مذكرة المعلومات.

ز. بعد التشاور مع مسؤول المطابقة والالتزام، يوافق مجلس إدارة الصندوق على السياسات العامة المتعلقة بممارسة حقوق التصويت الممنوحة للصندوق بموجب الأوراق المالية التي تشكل جزءاً من أصوله. ويقرر مدير الصندوق طبقاً لتقديره ممارسة أو عدم ممارسة أي حقوق تصويت.

سياسة التصويت:

تم اعتماد هذه السياسة من قبل مجلس إدارة الصندوق بتاريخ السادس من أبريل لعام 2010 ميلادي.

نظرة عامة على سياسة التصويت

عادة ما يكون للمساهمين في الشركات العامة حقوق تصويت مرتبطة بملكيتهم لأسهم الشركة، وتسمح حقوق التصويت هذه للمساهمين (بما في ذلك المؤسسات كالرياض المالية نيابة عن جميع الصناديق الاستثمارية والمحافظ التي تديرها) بالتصويت في الاجتماعات السنوية والخاصة للشركات المساهمة.

يتضمن جدول الأعمال النموذجي لكل اجتماع من اجتماعات الشركة المساهمة أكثر من اقتراح واحد، مثل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، أو توزيع الأرباح، أو تعديل رأس المال، أو الموافقة على الاندماج أو الاستحواذ. وعادة ما تقوم إدارة الشركة المساهمة بطرح تلك المقترحات، ولكن قد يقوم المساهمين أيضاً بتقديم بعض من تلك المقترحات.

قد تقوم إدارة الشركة المساهمة بتقديم توصياتها للتصويت على كل مقترح، وفي هذه الحالة سوف تقوم الرياض المالية بتقييم كل مقترح على حدة وفقاً للقواعد الإرشادية لسياسة التصويت بالوكالة.

القواعد الإرشادية لسياسة التصويت

(أولاً) المحاسب القانوني:

نحن عموماً نقوم بالتصويت بالموافقة على المحاسب القانوني المقترح، طالما أنه كان أحد المحاسبين القانونيين ذوي السمعة الحسنة.

(ثانياً) الصفقات الاستثنائية لدمج الأعمال:

نحن نقوم بالتصويت على عمليات الاندماج أو الاستحواذ ومقترحات إعادة هيكلة الشركات على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة ما يلي:

• الفوائد المالية والتشغيلية المتوقعة.

• سعر العرض (التكلفة مقابل العلاوة).

• النتائج المتوقعة للشركة الجديدة.

(ثالثا) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

حسب السياسة المتبعة، لن تشارك الرياض المالية في التصويت لأي مرشح لعضوية مجلس الإدارة لأي شركة تستثمر فيها صناديق استثمار الرياض المالية، إلا في الحالات التي لا يوجد فيها أي شك في أن هذه المشاركة مطلوبة بشكل واضح لحماية مصلحة الشركة و / أو ملاك الصناديق.

(رابعا) توزيعات الأرباح وتعديل رأس المال:

يتم التصويت على توزيعات الأرباح وتعديل رأس المال على أساس كل حالة على حدة، مع الأخذ في الاعتبار الوضع المالي للشركة واستراتيجيتها والقطاع الذي تعمل فيه والوضع الحالي والمستقبلي للسوق.